الأثر المتوقع لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي "عقود التأمين" على هامش الملاءة المالية حسب اتجاهات العاملين في شركات التأمين العاملة في الأردن

The Expected Impact of Implementation of International Financial Reporting Standard "Insurance Contracts" on the Financial Solvency Margin According to perceptions of Workers insurance companies operating in Jordan

النقاط الأساسية للمناقشة

- مقدمة للتعرف على سبب التطرق للبحث في معيار 17عقود التأمين
- أهم التعريفات
- الأهداف الرئيسية للدراسة
- الفرضيات
- نتائج الدراسة
- توصيات الدراسة

مقدمة للتعرف على سبب التطرق للبحث في معيار 17عقود التأمين وربطه مع الملاءة المالية

- **نشأة المعيار وتاريخه**

تستمد الدراسة أهميتها من أهمية الموضوع قيد البحث وهو تطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" على مؤشرات الملاءة المالية (هامش الملاءة المالية)، ويمكن تلخيص أهميتها من خلال المحاور التالية:

- **المحور النظري:**

تتمثل أهمية الدراسة العلمية في ندّرة الأبحاث التي تناولت الحديث عنه وخاصة في البيئة الأردنية كونه من الإصدارات الحديثة لمجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) والذي سيتم تطبيقه بدءًا من عام (2023)، كما تعد هذه الدراسة من الدراسات النادرة التي ربطت الأثر المتوقع لتطبيق المعيار كمتغيّر مستقل وهامش الملاءة المالية كمتغيّر تابع، وتعد هذه الدراسة أيضا استكمالًا للجهود والدراسات المبذولة سابقًا في نفس السياق وتعد الدراسة الأولى في الأردن التي تناولت الحديث عن الأثر المتوقع لتطبيق معيار الإبلاغ المالي (17) على مؤشرات الأداء وخاصة هامش الملاءة المالية .

- **المحور العملي:**

تتمثل أهمية البحث العملية في حاجة شركات التأمين إلى تعميق المفاهيم والتغيرات المتعلقة بمعيار الإبلاغ المالي الدولي (17) عقود التأمين قبل البدء في تطبيقه مع بداية عام (2023)، كما تسعى هذه الدراسة إلى تحديد الميزات التي جاء بها المعيار الجديد. بالإضافة إلى أن هامش الملاءة المالية يهم شريحة كبيرة من مستخدمي البيانات المالية لشركات التأمين الأردنية.

- **التطبيق على القطاع**

يعتبر قطاع التأمين من الاقتصاديات الضخمة على مستوى العالم بشكل عام وعلى مستوى الاردن بشكل خاص حيث بلغ إجمالي أقساط التأمين (594) مليون دينار لعام 2020 وإجمالي تعويضات التأمين المدفوعة (411.1) مليون دينار لعام 2020. وبناء عليه بلغت نسبة تغلغل التأمين (نسبة إجمالي أقساط التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية) (1.9%) لعام 2020.

- ومن الجدير بالذكر ان مؤشرات قطاع التأمين في النصف الأول من العام الحالي قد شهدت ارتفاعاً لإجمالي أقساط التأمين و ارتفاعا في إجمالي تعويضات التأمين مقارنة مع الفترة نفسها من عام 2020

إجمالي أقساط التأمين شهدت ارتفاعاً بنسبة 8.3% ▲

336 مليون دينار 2021

322 مليون دينار 2020

إجمالي تعويضات التأمين شهدت ارتفاعاً بنسبة 25% ▲

230مليون دينار 2021

184مليون دينار 2020

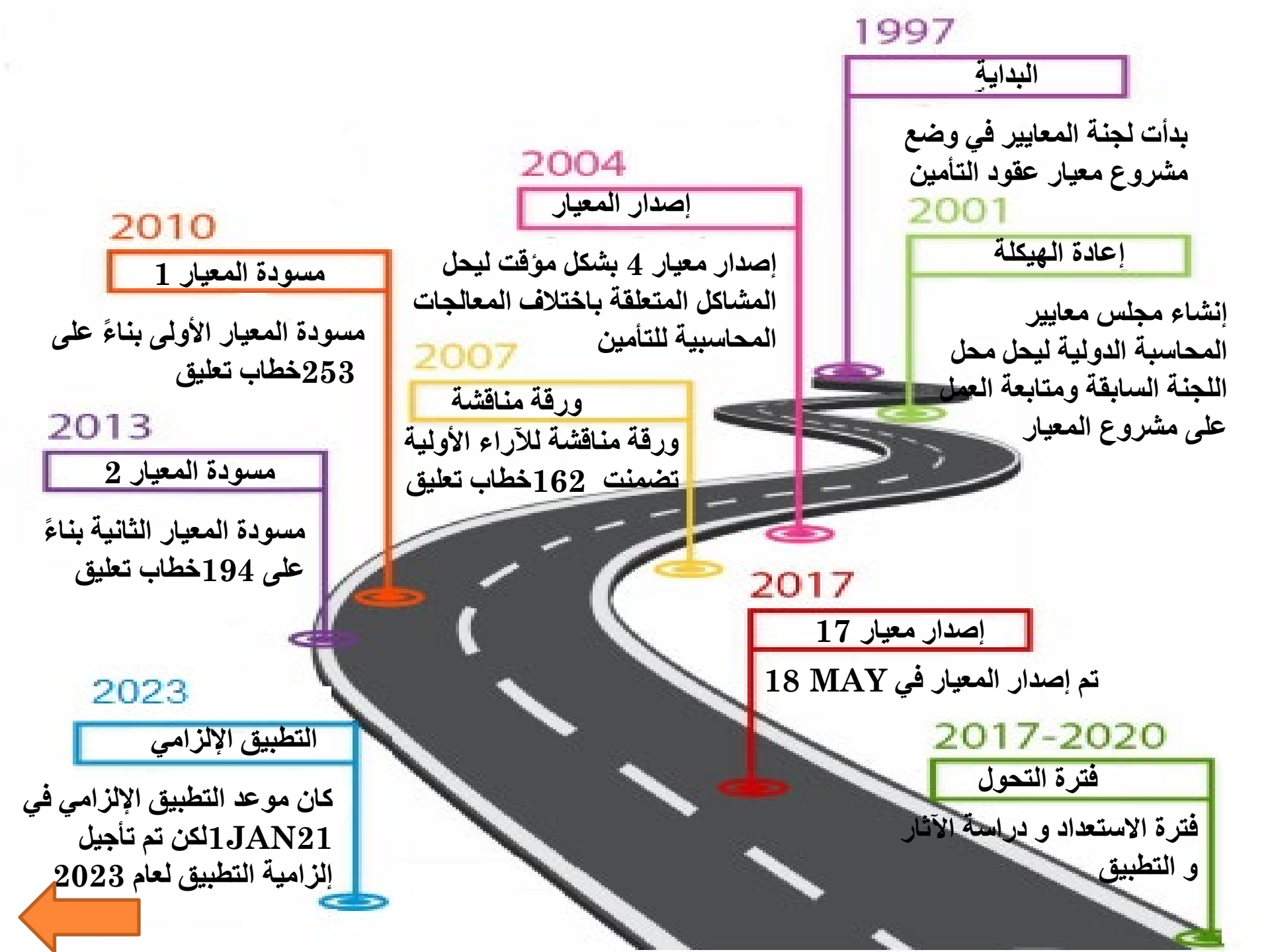
1997
البداية
بدأت لجنة المعايير في وضع مشروع معيار عقود التأمين
2001
إعادة الهيكلة
إنشاء مجلس معايير المحاسبة الدولية ليحل محل اللجنة السابقة ومتابعة العمل على مشروع المعيار
2004
إصدار المعيار
إصدار معيار 4 بشكل مؤقت ليحل المشاكل المتعلقة باختلاف المعالجات المحاسبية للتأمين
2007
ورقة مناقشة
ورقة مناقشة للآراء الأولية تضمنت 162خطاب تعليق
2010
مسودة المعيار 1
مسودة المعيار الأولى بناءً على 253خطاب تعليق
2013
مسودة المعيار 2
مسودة المعيار الثانية بناءً على 194خطاب تعليق
2017
إصدار معيار 17
تم إصدار المعيار في 18 MAY
2017-2020
فترة التحول
فترة الاستعداد و دراسة الآثار و التطبيق
2023
التطبيق الإلزامي
كان موعد التطبيق الإلزامي في 1JAN21لكن تم تأجيل إلزامية التطبيق لعام 2023

التعريفات

- **هامش الملاءة في شركات التأمين**: عبارة عن رأس المال المتوفر مقسوما على مجموع رأس المال المطلوب

- **معيار الإبلاغ المالي (17):** هو معيار واجب التطبيق مع بداية (2023) وسيحل بديلاً عن معيار الإبلاغ المالي الدولي رقم (4) الذي صدر بشكل مؤقت سابقاً.
- **هامش الخدمة التعاقدية**: انه من احد مكونات القيمة الدفترية لالتزامات أو أصول مجموعة عقود التأمين حيث يظهر الأرباح غير المحققة (غير المكتسبة) أي الربح الذي تتوقع الشركة تحقيقه من خلال تقديم الخدمات التي تعهدت بها بموجب العقود القائمة بين الطرفين أو ما تبقى من الفترة لانتهاء العقد.

أهداف الدراسة:

- الهدف الرئيسي لهذه الدراسة معرفة ان كان هناك أثر متوقع لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" على هامش الملاءة حسب اتجاهات العاملين في شركات التأمين العاملة في الأردن
- معرفة إن كان هناك أثر متوقع لتطبيق المعيار المالي الدولي (17) "عقود التأمين" على رأس المال المتوفر حسب اتجاهات العاملين في شركات التأمين العاملة في الأردن
- معرفة إن كان هناك أثر متوقع لتطبيق المعيار المالي الدولي (17) "عقود التأمين" على رأس المال المطلوب حسب اتجاهات العاملين في شركات التأمين العاملة في الأردن
- توفير إطار نظري عن معيار الإبلاغ المالي (17) يهم الباحثين وذوي العلاقة، خاصة في ظل حداثة المعيار.
- تقديم توصيات مناسبة للجهات ذات العلاقة بناءً على نتائج الدراسة

فرضيات الدراسة

- **الفرضية الرئيسية Ho:** لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" على هامش الملاءة حسب اتجاهات العاملين في شركات التأمين العاملة في الأردن . ويندرج عنها الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الفرعية الأولى Ho.1**: لا يوجد اثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي (17) "عقود التأمين" على قيمة رأس المال المتوفر حسب اتجاهات العاملين في شركات التأمين العاملة في الأردن.
- **الفرضية الفرعية الثانية Ho.2**: لا أثر ذو دلالة إحصائي عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لتطبيق معيار الإبلاغ المالي (17) "عقود التأمين" على قيمة رأس المال المطلوب حسب اتجاهات العاملين في شركات التأمين العاملة في الأردن.

النتائج المتعلقة بوصف متغيرات الدراسة

الأثر المتوقع من تطبيق معيار الإبلاغ المالي (17) عقود التأمين على رأس المال المتوفر

- أظهرت نتائج الدراسة نحو الأثر المتوقع من تطبيق معيار الإبلاغ المالي (17) عقود التأمين على رأس المتوفر حسب اتجاهات العاملين ارتفاعا حيث جاءت إجابات عينة الدراسة بدرجة مرتفعة من الموافقة والبالغة (78.2%) وتبرر النتيجة بان تطبيق معيار الإبلاغ المالي (17) سيؤدي إلى تأثر قيمة التغير المتراكم في القيمة العادلة للموجودات المالية من خلال التعديلات التي ستطرأ على القيمة نتيجة الأخذ بعين الاعتبار قيم مختلفة لمخصصات المخاطر المالية وكل ذلك سيؤثر على بنود الدخل الشامل الآخر وبالتالي سيؤثر على حقوق الملكية وعلى رأس المال المتوفر.

النتائج المتعلقة بوصف متغيرات الدراسة

الأثر المتوقع من تطبيق معيار الإبلاغ المالي (17) عقود التأمين على رأس المال المتوفر

- كما أن وجود هامش الخدمة التعاقدية حسب المعيار سيؤثر على قيم الأرباح والخسائر في قائمة الدخل وبالتالي الأرباح المدورة بدرجة وتعتقد الباحثة أن الاختلاف في قيمة هامش الخدمة التعاقدية مع تطبيق معيار الإبلاغ المالي (17) سيؤثر على قيمة الربح وبالتالي قيمة الأرباح المدورة والتي تعد من أهم بنود احتساب رأس المال المتوفر حسب نموذج هامش الملاءة المالية.
- كما ان التغير في صافي الدخل نتيجة تطبيق معيار الإبلاغ المالي (17) من شانه أن يؤثر على نسب الاحتياطي الإجباري والاختياري لشركات التأمين حيث ان نسب الاحتياطيات مستندة باحتسابها على قيمة الدخل المتحقق

النتائج المتعلقة بوصف متغيرات الدراسة

الأثر المتوقع من تطبيق معيار الإبلاغ المالي (17) عقود التأمين على رأس المال المطلوب

- وأظهرت الدراسة نحو الأثر المتوقع من تطبيق معيار الإبلاغ المالي (17) عقود التأمين على رأس المال المطلوب حسب اتجاهات العاملين ارتفاعا حيث جاءت إجابات عينة الدراسة بدرجة مرتفعة من الموافقة والبالغة (77.4%) وبينت اتجاهات عينة الدراسة أن استخدام معدلات الخصم للتدفقات النقدية المستقبلية يساهم في عكس القيمة العادلة من خلال توزيعه على العمر المتبقي لعقد التأمين وبالتالي تتأثر قيمة رأس المال المطلوب ويمكن تبرير ذلك أن معدلات الخصم تؤثر على عدة بنود من بنود هامش الملاءة ومن أهمها المتسردات للادعاءات غير المدفوعة والتي تصنف ضمن رأس المال المطلوب مقابل مخاطر الموجودات.

النتائج المتعلقة بوصف متغيرات الدراسة

الأثر المتوقع من تطبيق معيار الإبلاغ المالي (17) عقود التأمين على رأس المال المطلوب

- سيتم الأخذ بعين الاعتبار معدلات الخصم المستخدمة والتدفقات النقدية المستقبلية ونسب المخاطر اللازمة للوفاء بعقود التأمين حسب معيار الإبلاغ المالي (17) مما ينعكس على قيم الالتزامات وبالتالي تتأثر قيمة رأس المال المطلوب بدرجة أهمية (3.97) فإن استخدام معدلات الخصم من شأنه ان يؤثر على قيمة الأقساط غير المكتسبة والتغير في نسب المخاطر يؤثر على نسب المخصصات المطلوبة وبالتالي ستتأثر قيم الالتزامات مما يؤثر على قيمة رأس المال المطلوب.
- أن الزيادة في التحوطات المطلوبة من قبل المعيار مقابل مخاطر الموجودات والتحوطات مقابل الالتزامات الاكتتابية والتحوطات مقابل معيدي التأمين ذات اثر على مجموع رأس المال المطلوب وبالتالي التأثير على نسبة هامش الملاءة.

النتائج المتعلقة باختبار فرضيات الدراسة

- ثبت وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة($\alpha \leq 0.05$)لتطبيق معيار الإبلاغ المالي الدولي (17) "عقود التأمين" على هامش الملاءة المالية حسب اتجاهات العاملين

ولكن يصعب تحديد اتجاه الأثر في هذه المرحلة حيث هناك العديد من العوامل التي يصعب تقديرها مثل القيمة العادلة والتي من الممكن أن تؤثر سلبا أو إيجاباً على قيم البنود المالية ولكن من الأمور الواضحة ضمن المعيار الزيادة الملحوظة في قيم المخصصات المالية.

توصيات الدراسة

- أن يتم إعادة النظر في تعليمات الهامش الملاءة المالية بناءا على التغيرات التي يمكن أن تحدث نتيجة تطبيق معيار الإبلاغ المالي (17) عقود التأمين حسب اتجاهات المجيبين.
- التوسع في الأبحاث المتعلقة بمعيار الإبلاغ المالي (17) عقود التأمين مما يسهل عملية الانتقال للمعيار كما يوفر نطاق أوسع من المعلومات لتغطية جميع جوانب المعيار.
- إعداد نشرات تعليمية وتثقيفية تقوم على تبسيط معيار الإبلاغ المالي (17) ليكون مناسبا للمحللين الماليين والمستثمرين وأي مستخدمين خارجيين للقوائم المالية الخاصة بشركات التأمين.
- من المهم زيادة معرفة العاملين في شركات التأمين الأردنية بمتطلبات معيار الإبلاغ المالي (17) عقود التأمين وذلك عن طريق إشراكهم في دورات مختصة بالمعيار حيث تبين أن ما نسبته 34.6% لديهم معرفة متوسطة بالمعيار و9.4% لديهم معرفة قليلة بالمعيار .

ضرورة التأكد من توفير البنية التحتية من قواعد البيانات والأنظمة الالكترونية اللازمة لتلبية احتياجات شركات التأمين للانتقال إلى معيار الإبلاغ المالي (17) .